القيمة العادلة وتاثير استعمالها في جودة التقارير المالية
The fair Value and its Using Effects on The Financial Reports Quality

زيد عائد مردان
Zaid Aiad Mardan

د. إبراهيم عبد موسى السعبري
Dr. Ibrahim Abed Mousse Alsabbari

المستخلص

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة وجودة التقارير المالية وذلك من اجل تحقيق العديد من الأهداف:

١. تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي

٢. التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها .

٣. بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات .

وتتلخص مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق مفهوم منهج الكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار لذا تتمحور مشكلة الدراسة عن بديل لطريقة القياس كانت ولا تزال تسيطر على العرف المحاسبي وهي طريقة الكلفة التاريخية إلى طريقة قياس حديثة الظهور نسبيا وهي طريقة القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:-

١. أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في الارتقاء بالمحتوى ألمعلوماتي للتقارير المالية .

٢. إن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي

وعليه فإن الدراسة توصي بتبني محاسبية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة، وتمشيا مع

المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، فأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

Abstract

This research aims at studying the relation between fair value and the Financial Reports Quality to achieve a number of aims such as :-

1- Throw light on the problems of the measurement that depends on the historic cost as it paves the way towards the method of the fair value in the accounting measurement.

2-Give a general definition for fair value in the accounting via analyzing the theoretical aspects that relates the subject and the scientific bases on which the relating accounting treatment depend.

3- Exhibit the characteristics that could be added by the fair value to the accounting Information .

The study problem is summarized in that the economic and financial variables and changes that the business witnessed had affected, negatively, the real measurement and the accounting disclosure due to the nonsufficient application of the historic cost method depending on the prices change phenomena, hence the study problem is to find another method of measurement to be the comparative modern method of fair value rather than the historic cost method.

The study concluded the following :-

1-The fair value accounting of the financial estates has an essential effect on improving the informational contents of the financial reports.

2- Depending the fair value accounting standards makes the financial data an important instruments for management to evaluate the Financial Performance Indications within an economic futuristic due to the relation of these indications with the present and future rather than the past.

Hence the study recommend adopting the fair value accounting as a base for the measurement and disclosure Accounting in the supplementary disclosure to prepare the financial reports with high quality and to fulfill the international accounting standards requirements , so applying the fair value accounting is a basic requirement to establish a stock market that can attract the local and foreign investments.

المقدمة Introduction :

نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار التي شهدها العالم.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية ، من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية،حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة.

كل هذه العوامل تدفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى أجراء منهج جديد للقياس المحاسبي هو محاسبة القيمة العادلة . الذي بدأ التوجه أليها كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة و موثوقية البيانات المالية المنشورة ، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة .

منهجية البحث Research Methodology:

سنعرض محتويات البحث وفق المنهجية التالية:

١- أهمية البحث Research Importance:

تكمن أهمية الدراسة في مدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وكذلك

التعرف على أسباب توجه معدي المعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية نحو استعمال القيمة العادلة وما هو انعكاسها على القوائم المالية .

٢- **مشكلة البحث Research Problem :**

أن المعلومات المحاسبية خاضعة لخصائص نوعية تحكم آلية وفاعلية القرارات التي تتخذ من قبل المستثمرين والمبنية على تلك المعلومات، ومنذ فترة ليست بالقصيرة كانت تسعى الشركات إلى إظهار دخلها وفقا للمفهوم المحاسبي التقليدي، وحيث أن الدخل المحاسبي التقليدي يعتمد وبشكل رئيسي على مفهوم التكلفة التاريخية، ونظرا لحاجة المستثمرين إلى معلومات مطابقة لأرض الواقع وحديثة، وفشل مفهوم التكلفة التاريخية في توفير تلك النوعية من المعلومات التي تعبر عن المركز المالي ونتيجة الإعمال بدأ التوجه نحو إظهار الدخل وفقا للمفهوم الاقتصادي والمبني بشكل كامل على استعمال القيمة العادلة.

٣- أهداف البحث Research Objectives :

- تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي .
- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام.
- تحديد متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للأدوات المالية المناسبة للبيئة العراقية من خلال استعمال القيمة الحالية القيمة الحالية لخصم التدفقات النقدية .

٤- **فرضية البحث Research Hypothesis:**

تكمن فرضية البحث بما يأتي:-

(يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجه نحو محاسبة القيمة العادلة ايجابيا في جودة التقارير المالية)

اولا : الرؤية المحاسبية للقيمة العادلة

محاسبة القيمة العادلة(مفهوم ، أهداف ، محددات ، متطلبات القياس والإفصاح)

مفهوم القيمة العادلة Fair value concept

أن أهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطياف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ولما كان يفترض في البيانات

المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة أليها واتخاذ القرارات المناسبة ، فانه والحالة هذه لابد من أظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من الكلفة التاريخية.

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية تعريفاً للقيمة العادلة وبينه على أنه: " هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة (Kieso & Weygandt , 2011 :51)

وتعرف القيمة العادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمقبولة قبو لاً عاماً ، بأن القيمة العادلة لأي أصل "هي المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشترى به ذلك الأصل، في عملية جارية حقيقة بين طرفين راغبين، على أن لا تكون الحالة حالة التصفية" (Hitchner,2003 : 961) .

ويرى الباحث أن أفضل تعريف للقيمة العادلة هو ما قدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار رقم (157) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ،وذلك لأنها حددت تاريخ قياس القيمة العادلة ولم تتطرق إلى القيمة السوقية بسبب مواقف ذا مصلحة خاصة بها. وبذلك فان مفهم القيمة العادلة يقوم على محورين : (حمادة ، 2003 : 13)

١. المحور الأول : الأطراف الداخلة في الصفقة إذ يفترض أن تتوافر بهذا المحور .
   - إن تتم الصفقة بين أطراف ذوي علاقة .
   - إن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعه على الحقائق الأساسية ذات الصلة بها.

٢. المحور الثاني : الظروف التي تتم بها الصفقة إذ يفترض إن تكون هذه الظروف طبيعية وغير استثنائية في حياة المنشأة مثل تعرضها لحالة تصفية أي أن بائع ومشترٍ يرغبان بإتمام عملية التبادل، دون وجود ضغوط على أي منهما للقيام بالعملية.

أهداف استعمال القيمة العادلة Fair Value Using Objective

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملاءمة و موثوقة وقابلة للمقارنة للتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة إعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية . ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا الأتية :

(الجعارات ، 2008 : 31)

١. إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المركز المالي ، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.

٢. إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنة اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار .

٣. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال .

٤. تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.

٥. إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية اكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية .

٦. إن واضعي المعايير المحاسبية يدّعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .

٧. تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:

- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
- إدارة وقياس المخاطر.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

كما يرى الباحث أن هنالك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات، مثل:

- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

محددات استعمال محاسبة القيمة العادلة :

The Limitations using Fair value Accounting

هنالك العديد من الأنعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح ومنها ما يأتي : (السعافين و آخرون ، 2005 :9)

١. تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفء .

٢. من أهم السلبيات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة .

٣. الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

٤. إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

٥. قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

٦. من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات أربعة التي ينص عليها المعيار وهي: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن

تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

متطلبات القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية وسوف نتناول ما يخص الأصول المالية

قياس القيمة العادلة وفق للمعيار الدولي رقم (39) :

قبل إصدار المعيار الدولي رقم (39) حدد مجلس المعايير الدولية مجموعة من الوسائل لقياس القيمة العادلة لغرض الإفصاح عنها وبموجب معيار رقم (32) "الأدوات المالية: " العرض و الإفصاح" والذي تم تصنيف الأسواق المالية وفقا هذا المعيار إلى أسواق مالية كفء وأسواق مالية غير كفء ، وعندما يكون السوق نشط فإن سعر السوق المعروض يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة. وفي حالة غياب السوق النشط فقد حدد المعيار الأساليب التي ينبغي على الإدارة استخدامها لتقدير القيمة وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي :

(Epstein , 2002 : 189 – 190)

١. القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

٢. تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص .

٣. استخدام نماذج تسعير الخيارات

أن لجنة معايير المحاسبة الدولية وضعت هذا المعيار كنقطة بداية لتطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأصول المالية، وكان الهدف من وضع هذا المعيار هو ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها وإتاحة الفرصة لدراسة تحسينات قياس القيمة العادلة من خلال وضع معيار رقم (39) الذي حدد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة كما يلي:

المجموعة الأولى الأصول المالية التي تقاس عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتشمل على نوعين من الأدوات المالية:

النوع الأول: أصول مالية تم قياسها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويمكن أن تشمل كافة الأصول أو الالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار سوقية من خلال أسواق مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يعتمد عليها، و يعترف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الفئة في تاريخ إعداد القوائم المالية في الأرباح أو الخسائر للفترة .

النوع الثاني: الأصول المالية المقتناة بغرض المتاجرة وهي أوراق مالية للديون المشتراة بنية إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الربح في المستقبل القريب . ان الأوراق المالية لغرض المتاجرة هي أصول جارية وتذكرها الشركات بالقيمة العادلة في موعد كل قائمة مركز مالي.

أن المكاسب والخسائر غير المتحققة (التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المحتفظ بها لإغراض المتاجرة) والمكاسب والخسائر المتحققة (الخسائر والمكاسب من المبيعات) يتم ذكرها في صافي الدخل. ان دخل الفائدة في الأوراق المالية لأغراض المتاجرة المحتفظ بها بصفة دين تسجل كما تم اكتسابها. (Dychman, 2001: 649).

المجموعة الثانية الأصول المالية المتاحة للبيع : وهي الأوراق المالية للديون (أو حقوق الملكية غير المؤثرة) التي لا تصدق كأوراق مالية لإغراض المتاجرة أو محتفظ بها لحين موعد سدادها وهذه الأوراق المالية تذكر بين الأصول الجارية وغير الجارية على وفقً لموعد سدادها و/ أو لنية الإدارة فيما يتعلق ببيعها. وهذه الأوراق المالية تظهر بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي. وعلى أية حال، فأن التغيرات في القيمة العادلة تستثنى من صافي الدخل وبدلاً من ذلك تظهر في جزء حقوق الملكية في قائمة المركز المالي. حيث يعتقد العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية إنها أكثر فائدة لصنع القرار عندما لا يتم الإبلاغ عن التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المتاحة للبيع في الدخل. ولأن هذه الأوراق لا يتم المتاجرة بها على نحو فعال فإنهم يعتقدون أن تضمين الدخل التغيرات في قيمة السوق تسبب زيادة غير ضرورية في تقلب الدخل (Larson, 2005: 430) .

المجموعة الثالثة: الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: وهي الأوراق التي يكون للمستثمر القدرة والنية على الاحتفاظ بها لحين موعد سدادها وقد تكون أما قصيرة الأمد (وفي هذه الحالة تصنف كأصول جارية) أو طويلة الأمد (وتصنف في هذه الحالة كأصول غير جارية) تظهر الشركات الأوراق المالية قصير الأمد وطويلة الأمد لمحتفظ بها لحين الاستحقاق في قائمة المركز المالي بالكلفة المستهلكة(Wild & others, 2007: 240) .

ولا يتم ذكر أي مكسب غير متحقق أو خاسرة غير متحققة في هذه الأوراق في الدخل. ويتم تضمين دخل الفائدة أو المكاسب والخسائر المتحققة ومن ضمنها أي قسط استهلاك أو خصم في الأوراق المالية طويلة الأمد، في الدخل.

المجموعة الرابعة القروض والمديونيات : تعبر هذه المجموعة عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة ، وتقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ولا يعترف بأي ربح أو خسارة لهذه الأدوات المالية إلا عند استبعادها من الدفاتر أو حدوث اضمحلال في قيمتها (IAS 39 Par 56)

أسس تحديد القيمة العادلة للأصول المالية وفق المعايير الدولية:

في حالة توافر أسعار معروضة في سوق نشط للأصل المالي يجب إتباع الأسس التالية:

١. أن أفضل قياس للقيمة العادلة يأتي من سعر معروض بسوق نشط ، و تعتبر الأداة المالية مسعرة في السوق النشط إذا كانت الأسعار المعلنة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم عن طريق التبادل أو التاجر أو السمسار أو مجموعة صناعية أو خدمة التسعير وكانت الأسعار معبرة عن معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منتظم على أساس تجاري.
٢. في حالة عدم تحديد سعر آخر معاملة للأداة المالية بالسوق على أساس تجاري بحت (كأن تكون آخر معاملة معبرة عن تصفية إلزامية أو بيع جبري بأسعار مخفضة)، يجب على المنشأة أن تعدل هذا السعر ليعبر عن القيمة العادلة.
٣. يراعي أنه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعرين، الأول هو سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي سيتم إصداره، والثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل الذي سيتم شراءه أو الالتزام المحتفظ به.

٤. في حالة الإعلان عن معدل ما (بدلا من السعر) في سوق نشط ، تستخدم المنشأة هذا المعدل على أنه أحد معطيات أسلوب التقييم لتحديد القيمة العادلة ، وإذا لم يتضمن هذا المعدل مخاطر الائتمان أو العوامل الأخرى التي يتعامل علي أساسه ا المشاركون في السوق تقوم المنشأة بتعديل المعدل ليشمل هذه العوامل.

٥. إذا كانت الأداة المالية تعبر عن محفظة من مجموعة من الأدوات المالية ، ولها سعر خاص معلن بالسوق النشطة ، يستخدم هذا السعر لقياس القيمة العادلة ، أما إذا كان عرض الأسعار المعلن لا يخص المحفظة بمجمل أدوات ، وإنما يخص أجزائها المكونة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة للمحفظة ككل علي أساس أسعار السوق الخاصة بكل جزء من أجزاء هذه المحفظة (IAS 39 , Pars. 48- 54)

في حالة عدم وجود سوق نشط للأصل المالي المراد قياس قيمته العادلة تلجأ المنشأة إلى استخدام أساليب التقييم لقياس القيمة العادلة وفق ما يلي :(Pauline , 2005: 8)

١. الأسعار المتاحة في الأسواق في تواريخ سابقة معدلة بالأحداث الجوهرية ذات العلاقة التي حدثت بالفترة بين التاريخ السابق المعتمد كأساس للتقييم وبين تاريخ التقييم.
٢. الاستناد إلى القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة بشكل جوهري للأداة موضوع التقييم.
٣. الاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة موضوع التقييم.
٤. النماذج المختلفة لتقييم الخيارات.
٥. تقنيات التقييم والافتراضات المستخدمة في الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة.

وفي هذه الحالة يجب مراعاة الأسس التالية:

١. يجب أن تبني هذه الأساليب على أحدث معاملات السوق، وعلى أساس تجاري بحت، بحيث يستفيد أسلوب التقييم من معطيات السوق إلى أقصى حد ممكن، ويعتمد بأقل ما يمكن علي المعطيات الخاصة بالمنشأة.
٢. من المتوقع أن يصل أسلوب التقييم إلى تقدير واقعي للقيمة العادلة إذا كان يعكس بشكل معقول التسعير المتوقع من السوق للأداة المالية محل القياس، بالإضافة إلى اعتماده على معطيات السوق ومتضمنا لمقاييس عوامل المخاطر المرتبطة بالأداة المالية .

٣. يجب على المنشأة أن تفحص بشكل دوري أسلوب التقييم وتحدد مدى فاعليته باستخدام الأسعار المتداولة بأي سوق ملحوظ للأصول المالية أو بناء على أي بيانات سوق ملحوظ متوفرة

٤. يمكن للمنشأة أن تستخدم سعر الشراء أو الإنشاء الأولي للأصل كأساس لتقدير القيمة العادلة – خاصة إذا كانت الأداة المالية تمثل أداة دين كقرض مثلا – وذلك من خلال مقارنة ظروف السوق القائمة في تاريخ شرائها أو إنشائها وظروف السوق الحالية أو أسعار الفائدة التي تحملتها المنشأة حاليا أو من قبل الآخرين لأدوات الدين المشابه وأخذ أي تغيرات في الحسبان .

٥. عند تطبيق المنشأة لأسلوب تحليل التدفق النقدي المخصوم لتقدير القيمة العادلة ، تستخدم المنشأة واحد أو أكثر من معدلات الخصم المساوية لنسب العائد السائدة للأدوات المالية، والتي يكون لها بشكل أساسي نفس الشروط والخصائص مثل جودة ائتمان الأداة المالية ، المدة المتبقية التي يتم خلالها تحديد سعر الفائدة التعاقدي ، المدة المتبقية لتسديد المبلغ الأصلي . (IAS 39 , Pars., Appendix A , AG 74 . 81)

متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية

متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي رقم (32):

حدد المعيار (32) في فقرة (77) انه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات عن القيم العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات المالية سواء كانت مثبته أو غير مثبته في الدفاتر . وإذا كان من غير العملي تحديد القيم العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات المالية بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت أو التكلفة ، فانه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة مع ضرورة الإفصاح أيضا عن المعلومات المتعلقة بالخصائص الرئيسية للأداة المالية ذات العلاقة بقيمتها العادلة .

كما حدد المعيار الدولي (32) ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية في صلب القوائم المالية وعندما يكون ذلك غير ممكن يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة.

وعليه إن في حالة إمكانية قياس القيمة العادلة،يجب الإفصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي: (IAS 32, Pars. 90-93)

١. الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.
٢. ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء علي سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.
٣. ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها كليا أو جزئيا باستخدام أسلوب تقييم يعتمد علي افتراضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.
٤. إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.
٥. الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية، أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

وفي حالة ما إذا كانت الأصول المالية غير متداولة في سوق نشط فينبغي على المنشأة ألا تفصح عن مبلغ واحد يمثل تقديراً للقيمة العادلة وحتى تكون المنفعة أكبر يجب الإفصاح عن مدى من المبالغ والتي يعتقد بشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنها ويتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة بالإضافة إلى شرح لسبب حذف معلومات القيمة العادلة وذلك كإفصاح إضافية في الإيضاحات المتممة.

(Epestein, 2002: 189 – 190)

ثانياً: جودة التقارير المالية في ظل مفهوم القيمة العادلة

(جودة التقارير المالية ، جودة التقارير المالية على وفق القيمة العادلة)

جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية ، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية إذ أن توفير

معلومات ذات جودة عالية عملية مهمة لأنها تؤثر ايجابيا في مجهزي رأس المال وأصحاب المصالح الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى المشابهة لتوزيع الموارد وزيادة كفاءة الأسواق بشكل عام. وعلى الرغم من أن مجلس معايير المالية(FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يدركون أهمية جودة المعلومات المحاسبية ، إلا أن احد المشاكل الرئيسة التي تواجه الباحثين هو كيفية تفعيل (Operationalize) وقياس هذه الجودة (Beest et al , 2009,3)

تتحدد جودة التقارير المالية في أطار تأسيس وتعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار كما ورد في الـED (IASB,2008) والذي أعلن فيه أن الخصائص النوعية الأساسية هي (الملاءمة والتمثيل الصادق) هي أكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي ، وان تعزيز الخصائص النوعية (القابلية على الفهم ، والقابلية على المقارنة ، وقابلية التحقق ، والتوقيت المناسب) يمكن أن تحسن منفعة القرار عندما تؤسس الخصائص النوعية الأساسية (Beest et al , 2009, 9)

وتعد الخصائص النوعية المقياس المباشر لجودة التقرير المالية والتي تختبر فائدة القرار من

قابلية الفهم : understandability

إن قابلية فهم المعلومات تحكمها مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالمستخدم والخصائص كامنة في المعلومات ذاتها ، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبية ، وللوفاء بمعيار الفائدة الواردة في قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (1) يجب على المستخدم إن يفهم بشكل صريح المعلومات، ويمكن تصنيف قابلية الفهم على أنها تتعلق بمتخذي قرارات معينين (هل متخذ القرار يتكلم نفس اللغة ؟) أو أنها تتعلق بمجموعة من متخذي القرارات (هل إن الإفصاح واضح ومفهوم للمستهدفين أو المخاطبين به ؟) (Jack & other , 2010 : 85)

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه (SFAC2) الصادر في سنة 1980 الخصائص النوعية للمعلومات بما يأتي(Spiceland , et at , 2001 : 18) :

الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

Primary Characteristics of Accounting Information

أولا – الملاءمة Relevance

وتعرف الملاءمة (الصلة أو المناسبة) على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه. ويتوقف مفهوم "الملاءمة" للمعلومات في الحياة العملية على متخذ القرار، وبالشكل الذي تتلاءم به المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله.
(Lewis & Pendrill,1994:15)

ولتحقيق الملاءمة يفترض وجود خصائص فرعية هي:-

القيمة التنبؤية والقيمة الاسترجاعية للمعلومات: يمكن للمعلومات إحداث الفرق في القرارات من خلال تحسين قدرات متخذي على التنبؤ أو من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة ، وعادة ما تقوم المعلومات بالاثنين معا في آن واحد ،لأن معرفة نتائج الإعمال التي تم القيام بها في السابق تؤدي إلى تحسين قدرات متخذ القرار على التنبؤ بنتائج الإعمال نفسها مستقبلا .

الوقتية (التوقيت الملائم) : تعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب قبل أن تفقد تأثيرها في القرار ، فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة إليها، أو أصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الإحداث المقرر عنها حيث تكون لا قيمة لها مستقبلا وعندئذ تكون غير ملاءمة

ثانيا المعولية (الموثوقية) Reliability

تعرف الموثوقية على إن "المعلومات المحاسبية تعد مهمة ومفيدة إذا أمكن للمحاسب الاعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة إذا ما توافر لهذه المعلومات قدر من الموضوعية الممثلة في عدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في إعداد هذه المعلومات "

وينظر (FASB) إلى الموثوقية من خلال: "الثقة في القياس والتي ترتبط بمدى صدق القياس في تمثيل ما يدعي على انه يمثله" فمن حيث الاستخدام العام للمصطلح يمكن النظر إلى الموثوقية من خلال منظورين يتمثل الأول بإمكانية الاعتماد على القياس في انجاز العمل الذي من أجله استخدم، والثاني في أن قياس ما هو موثوق به إذا كان يمثل وصفاً كمياً صحيحاً لموقف أو لحدث أو شيء حقيقي يمثله في القياس (Kam , 2000 : 701) .

ولتحقيق الموثوقية يفترض وجود خصائص فرعية هي: (Lanny & others, 2000:35)

التمثيل الصادق : ويقصد بالتعبير الصادق وجود التوافق والمطابقات بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثلها هذه الأرقام. وأية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات الاستثمارية .

إمكانية التحقق من المعلومات: وتعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين عند قياس حدث معين، إذ يتم الوصول إلى النتائج نفسها، من خلال استخدام الطرق والأساليب نفسها التي استخدمت في قياس تلك الأحداث.

الحيادية : تعني غياب التحيز المقصود لانجاز أهداف محددة مسبقاً أو التحريض على سلوك معين، أي المعلومات المحاسبية لا يجب إن تكون منحازة إلى طرف معين ، بل يجب إن تكون معدة بشكل عام وشمولي تستفيد منها جميع الفئات المستعملة من دون تحيز.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

Secondary Characteristics of Accounting Information

أولا – قابلية للمقارنة: Comparability

لكي تكتمل فائدة المعلومات المحاسبية فانه لا بد من ثبات الوحدة الاقتصادية على استخدام أسلوب محاسبي معين ومن مدة لأخرى لأن ذلك يساعد مستخدمي المعلومات المالية على تفسير التغيرات وعلى إمكانية المقارنة القوائم المالية عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء . كما يجب أن يكون بمقدرهم مقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي ، وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في الوحدة وعبر الزمن لتلك الوحدة وعلى أساس ثابت للوحدات الأخرى

ثانيا – **الثبات** consistency

عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية عن نفس الحدث من فترة لأخرى ،فأنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية ، ولا يعني ذلك أن الوحدات لا يمكنها من التحول من طريقة محاسبية معينة إلى طريقة أخرى ،حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة .وفي هذه الحالة فانه يلزم الإفصاح عن طبيعة واثر هذا التغير المحاسبي ومبرر

أجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها تغير.(Kieso & Weygandt , 2011 :46) .

المحددات أو القيود في اختبار وتوصيل المعلومات .

الأهمية النسبية: Materiality

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) الأهمية النسبية بأنها " حجم الحذف أو العرض الخاطئ للمعلومات المحاسبية ، الذي في ضوء الظروف المحيطة ، يجعل من المحتمل أن الحكم الشخصي ضعيف يعتمد على معلومات يمكن أن تتغير أو تتأثر بالحذف أو العرض الخاطئ .

إذ تمثل الأهمية النسبية الخاصية الحاكمة للخصائص النوعية كافة وتقسم المعلومات إلى:

١- مهمة نسبيا ويلزم إدراجها ومعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم،فهي بالتالي معلومات ملائمة.

٢- غير هامة نسبيا ولا يوجد داع لإدراجها أو معالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة لأنها لن تؤثر في قرار المستخدم فهي بالتالي معلومات غير ملاءمة (العبد الله،2009 : 272)

قيد تكلفة منفعة: Cost /Benefit

إن (Hilton) يصف المعلومات بأنها سلعة حالها حال أية سلعة أو خدمة ، وإنها تشتري وتستهلك،وعليه فان أنتاج المعلومات يستلزم تكاليف واستخدامها يولد منافع ولكن الذي ينبغي أن يراعى هو أن لا تتجاوز تكاليف إنتاج المعلومات المنافع المتولدة منها (Hilton : 1999 .,11)

كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباط وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعد معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، أن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد للتكلفة والعائد هو أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فأن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة : (Spiceland & Others , 2001 21

جودة التقارير على وفق القيمة العادلة

Financial Reports Quality According to Fair Value

بعد إن تم عرض الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية إذ من ضرورة التعرف ضمن إطار المعرفة المحاسبية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقيمة العادلة و التي أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية الملاءمة و الموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم (Ernest & Young , 2008 : 2).

من حيث الخصائص النوعية الخاصة بالمستخدمين للمعلومات

القابلية للفهم : understandability

إذ يرى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومؤيدي محاسبة القيمة العادلة بأن التقارير المعدة وفق القيمة العادلة توفر المزيد من البيانات المالية التي تتصف بالقابلية للفهم للمستخدمين مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية ، حيث أنها تعكس بشكل أفضل التغيرات التي تتم في السوق (Gaynor et al, 2009 : 2).

من حيث الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

أولا– الملاءمة Relevance

أن التقييم المستند إلى القيمة العادلة، يحقق مبدأ الملاءمة للمستخدمين كافة، بمعنى أن المعلومات التي تعدها القيمة العادلة تحقق رغبات فئات المستخدمين كافة في الحصول على معلومات ملاءمة تساعد في إتخاذ القرارات، وليس فقط رغبات المستثمرين فهي متسقة ومتوافقة مع احتياجات الإدارة والمقرضين والمالكين المستقبليين والمالكين الحاليين وبعض المؤسسات الحكومية والهيئات المالية وغيرها. إذ إن تطبيق مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسعى لتقديم المعلومات إلى جميع المستفيدين من دون التركيز على طرف دون الأخر وفي هذا الأمر تتضح المنهجية التي نشأت عليها نظرية القيمة العادلة إن المعلومات المقدمة التي تظهر عند تطبيق القيمة العادلة متسقة مع تلك المطلوبة من قبل كل من الإدارة المقرضين المحللين الماليين المهتمين بشؤون المشروع وحتى مع المشروع ذاته وبالتالي يتم تحقيق خاصية الملاءمة لكافة الإطراف، إذ يقول المفكر Chambers إن المقرضين بضمانة أملاك

الشركة مهتمون بالأسعار السوقية لهذه الأملاك لأنها تشكل الضمان والغطاء الوحيد لديونهم ودون هذه القيم تصبح الخطورة كبيرة في عدم استرداد حقوقهم كما انه يتم مناقشة شؤون الشركات والمؤثرات عليها بشكل متكرر عندما يظهر اختلاف بين قيم المحاسبية الدفترية والقيم السوقية عندما تتعرض أسعار معينة إلى التغيير ارتفاعا أو انخفاضا بالإضافة إلى ذلك فان المتطلبات القانونية المتعلقة بالإفصاح عن بعض عناصر الكشوفات المالية بأسعار السوق تتزايد إما في الهوامش أو بأي طريقة أو الإشارة إلى إن تلك القيم القابلة للتحقق هي معلومات مهمة لمستخدمي المعلومات المالية. إن إظهار الواقع كما هو من خلال منهج واضح في التقييم الذي يتجلى في القيمة العادلة للأصول المالية ويؤدي إلى قياس محاسبي يحافظ على رأس مال المستثمر في الشركة ويقوم بالمحافظة على القدرة الشرائية لثروة أصحاب الملكية اللذين يشكلان الأساس لقيام الوحدة المحاسبية (الزعبي ، 2005 : 109-110).

ثانيا:إمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية) Reliability

إن تحديد قيم الأصول لا تقف عند معرفة أسعار شرائها بل عند ظهورها في القوائم المالية ، التي تظهر القيم النهائية للأصول والتي يفترض إن تكون معبرة عن القيمة الحقيقية لها وان قيم هذه الأصول لم تكن لتظهر في صورتها النهائية قبل أن يمضي عليها مجموعة من الإحكام والتقديرات تقوم بها الإدارة منذ امتلاك الأصل وحتى إعداد القوائم المالية Chambers-1970 (: 39-55)

إن القياس المحاسبي قياس(بالقيم الحقيقية) في تاريخ حدوث عناصر القوائم المالية ، فأن تغير هذه القيم لاحقاً بمرور الوقت يؤدي إلى أن القياس المحاسبي ونتيجته ستكون بلا شك معرضة لعدم الدقة لاختلاف قيم اليوم عن قيم الأمس . من جهة أخرى فإن التجميع الذي يقوم به المحاسب لقيم عناصر القوائم المالية المتباينة يجعل هذا التجميع بدنانير مختلفة القيم.

ويثني على ذلك القاضي وحمدان " أن الدليل الموضوعي المتمثل في المستندات المكتوبة سرعان ما تصبح مخالفة للحقيقة بمرور الزمن ، ويؤكد إن قيم الأصول الواردة في قائمة المركز المالي تمثل تجميع للأسعار في أوقات مختلفة ، وهي بهذا مختلفة عن أسعار الوقت الذي تعد فيه قائمة المركز المالي ، وأن تجميع هذه الأسعار مع بعضها البعض أشبه ما يكون بجمع دولارات وروبلات وليرات وجنيهات ودنانير مع بعضها البعض ، بحيث يمثل المجموع الناتج قيمة لا معنى لها (2007 : 372).

من حيث الخصائص الثانوي للمعلومات المحاسبية

القابلية للمقارنة Comparability

إن معلومات القيمة العادلة تسمح بإجراء المقارنات بين الأصول المالية التي تشترك بصورة جوهرية في الخصائص الاقتصادية وذلك بصرف النظر عن الغرض من حيازتها وتوقيت إصدارها واقتنائها ومصدرها ومقتنيها، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة توفر أساسا حياديا لتقييم كفاءة الإدارة، وذلك عن طريق تحديد آثار قراراتها الخاصة بشراء أو بيع أو حيازة الأصول المالية أو الخاصة بتحمل أو الاحتفاظ أو التخلص من الالتزامات المالية.

إذ إن القيمة العادلة تحسن إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة و الأشياء غير المتشابهة تبدو مختلفة. هذا يعني زيادة إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل نفس القطاع (Shamkuts, Volha 2010 : 14) .

ثالثاً : آراء العينة المختصة في مدى تأثير القيمة العادلة في جودة التقارير المالية

أعدت استمارة الأستبانة (ملحق رقم 1) في ضوء الجوانب النظرية التي شملتها الدراسة واهم المتغيرات التي تحاول اختبارها، ضمت الأستبانة (26) أسئلة ، وقد وزعت الاستمارة نفسها إلى الثلاث عينات .

وصف العينة المختارة

يوضح الجدول (٣,٢,١) السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من أساتذة التعليم العالي ، و مدراء ماليون ووسطاء ماليون ، إذ لا يقل التحصيل العلمي عن البكالوريوس.

جدول (1)

يمثل توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات الأولية لمجموعة الأكاديميين

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
العنوان الوظيفي (اللقب العلمي)	أستاذ	2	6	6
	أستاذ مساعد	1	3	9
	مدرس	21	66	75
	مدرس مساعد	8	25	100
التحصيل العلمي	دكتوراه	16	50	50
	ماجستير	15	47	97
	دبلوم عالي	1	3	100

الجدول (2)

توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات الأولية للوسطاء الماليون

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
الوظيفة	محلل مالي	10	50	50
	مستثمر	10	50	100
التحصيل العلمي	دكتوراه	1	5	5
	ماجستير	4	20	25
	بكالوريوس	15	75	100

الجدول (3)

توزيع التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية والتجميعية للبيانات للمهنيين

المتغيرات الأولية	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة التجميعية
العنوان الوظيفي	مدير حسابات	4	20	20
	محاسب	16	80	100
التحصيل العلمي	بكالوريوس	20	100	100

حجم العينة المختارة

وزعت الأستبانة على مجموعة من الأكاديميين و الوسطاء الماليين (المحللين) والمنظموّن (محاسبي الشركات) للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة مدى تأثير القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي ، وقد بلغت الأستبانة الموزعة على عينة (100) استمارة من مجتمع الدراسة البالغ (160) شخص ، استرد منها (72) موزعة على (32) التدريسيين في التعليم العالي والمختصين في المحاسبة و(18) الوسطاء الماليين (المحللين) و(20) المنظموّن (محاسبي الشركات) . والجدول الآتي يمثل حجم المجتمع والعينة المختارة :

جدول (4)

يمثل العينة المختارة من المجتمع

الفئـــة	حجم المجتمع	حجم العينة المختارة	الاستمارات المستردة	نسبة الاستجابة
الأكاديميين	70	40	32	0.80
الوسطاء الماليين	50	30	20	0.67
المنظموّن	40	30	20	0.67
المجموع	160	100	72	0.72

التخصص العلمي :

ولوصف مدى قرب آو بعد مجتمع الدراسة عن موضوع الدراسة ، أثبتت العينة ما يأتي :

١. فئة الأكاديميين 100% هم من اختصاص المحاسبة .

٢. فئة الوسطاء الماليون 90 % هم من اختصاص المحاسبة .

فئة المنظموّن 100 % هم من اختصاص المحاسبة

٤-٣-٢ اختبار وتحليل فرضيات علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

Test & Analysis of Influence Relations Hypotheses Between The Study Variables

افترضت الدراسة أنّ هناك علاقات ذات تأثير ايجابي بين متغير الدراسة المستقل (استعمال القيمة العادلة) ومتغير الدراسة المعتمد (جودة التقارير المالية)، وقد جرى تمثيل هذه العلاقة بالفرضية الأتية :

(وجود علاقة تأثير ايجابية لاستعمال القيمة العادلة في جودة التقارير المالية (Y1))، وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى أن استعمال القيمة العادلة تؤثر في جودة التقارير المالية(Y1) ، وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية لاستعمال القيمة العادلة وجودة التقارير المالية(Y1) وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار البسيط الآتية:

$$Y1 = a + \beta X$$

إذ إن (a) تمثل مقداراً ثابتاً (Constant)

إن هذه العلاقة تعني أن جودة التقارير المالية(Y1) هو دالة للقيمة الحقيقية لاستعمال القيمة العادلة، أما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغة (72)، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين استعمال القيمة العادلة وجودة التقارير المالية هي:

جودة التقارير المالية= (2.022) + (0.59) استخدام التقارير المالية

وقد استعملت الدراسة تحليل الانحدار بإخبار (ANOVA) لغرض رفض أو عدم رفض الفرضية في إطار هذه الصياغة فإن جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5)

تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين استعمال القيمة العادلة وجودة التقارير المالية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	5.751	5.751	0.34	36.70	0.000
الخطأ	70	10.968	0.157			
المجموع	71	16.719				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية **N=72**

إما جدول معاملات العلاقة فقد أشار إلى القيم المبينة وكما يأتي:

الجدول (6)

معاملات العلاقة بين استعمال القيمة العادلة وجودة التقارير المالية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		بيتا	T	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري			
الثابت	2.022	0.333	0.59	6.070	0.000
(X) استعمال القيمة العادلة	0.522	0.086		6.058	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات الحاسبة الالكترونية **N=72**

يتضح من جدول أعلاه أن تحليل التباين وجدول معاملات العلاقة بين استعمال القيمة العادلة وجودة التقارير المالية على مستوى عينة الدراسة البالغة (72) شخصاً، أن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية البالغة (3.92) وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,70)، وهذا يدل على أن منحنى الانحدار كافٍ لوصف العلاقة بين (X و Y١) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة على مستوى عينة الدراسة (6.058) أكبر من قيمتها الجدولية (1.66).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a=2.022) ، وهذا يعني أن هناك وجوداً جودة التقارير المالية مقداره(2.022) عندما تكون قيمة استعمال القيمة العادلة تساوي صفراً.

أما قيمة الميل الحدي على مستوى عينة الدراسة فقد بلغ (β=0.59) والمرافقة لـ(X) فهي تدل على أن تغيراً مقداره (1) في استعمال القيمة العادلة سيؤدي إلى تغير مقداره (0.59) في جودة التقارير المالية.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى معامل مقداره (0.34)، مما يعني أن استعمال القيمة العادلة يفسر (0.43) من التباين الحاصل في جودة التقارير المالية، وأن (0.57) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد يدل على قوة نموذج الانحدار، وعلى أساس هذه النتائج لا ترفض هذه الفرضية .

الاستنتاجات والتوصيات

سيتم عرض تلك الاستنتاجات وهي بالشكل الآتي:

١. إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة التقارير المالية، ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة .

٢. أثبتت التحليلات الإحصائية صحة الفرضية أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثيرا ايجابيا في جودة التقارير المالية وهذا ما أوضحه الجدول رقم (6) وذلك من خلال النتائج الفرعية:-

إن لمحاسبة القيمة العادلة دور هام في توفير..

- بيانات مالية ذات القابلية للفهم عالية لتوفيرها معلومات أكثر عن الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية للمستخدمين.
- بيانات مالية ملاءمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- بيانات مالية ذات موثوقية عالية إذ تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث (تمثل الواقع الفعلي).
- بيانات مالية ذات قابلية للمقارنة عالية لعدة فترات مالية إلى جانب المقارنة بين الشركات المماثلة لنفس المدة .
- توفير القيم الحقيقية للأموال الموظفة في الشركة والمتمثلة بمجموع الأصول الظاهر في قائمة المركز المالي .

- معلومات عن القيم النقدية للأصول المتكيفة مع التطورات المستجدة يضمن للشركة استمرارها في السوق .

أما التوصيات التي تم التوصل إليها فهي كالأتي:

١. العمل على زيادة وعي مراجعي التقارير المالية في الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة، من خلال الدورات والندوات العلمية، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير الدولية.
٢. ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلاءم بيئة الأعمال منها كونه يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر علي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
٣. أقترح على سوق العراق للأوراق المالية والوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق أن يحددوا مقدار القيمة العادلة للسهم الواحد ضمن قوائم مرفقة في الحسابات الختامية .

أولا: مراجع باللغة العربية

(أ) الكتب

١. الجعارات خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨
٢. العامري، محمد علي إبراهيم،" **الإدارة المالية المتقدمة** " دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 .
٣. العبد الله، رياض، **نظرية المحاسبة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
٤. القاضي ، حسين / حمدان ، مأمون " **نظرية المحاسبة**" – 2007
٥. حماد ، طارق عبد العال " **المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة**"، "" – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2003 .
٦. كآم، فيرنون، **النظرية المحاسبية**، ترجمة رياض العبد الله، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000 .

(ب) البحوث والمقالات :

٧. السعافين، هيثم، **القيمة العادلة في معايير المحاسبية الدولية**، عمان–الأردن، 2005.
٨. الزعبي، يامن خليل،" **القياس المستند إلى القيمة السوقية العادلة** عمان–الأردن ، 2005 .

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبيـة:

(A) BOOKS

1. Dyckman ,Thomas R. & Davis, Charles J. **"Intermediate Accounting** " Mc Graw- Hill,USA,2001
2. Epstein, B., J. & Mirza, A.A., IAS, John Wiley & Sons, Inc., Hilton , Ronald W. , " **Managerial Accounting** " 2th ed. , MC Grew – Hill , 1999.
3. Jack. cathey , myrtle W. Clark , Richard G. Schroeder , **"Accounting Theory** 2010.
4. Hilton , Ronald W. , " **Managerial Accounting** " 2th ed. , MC Grew – Hill , 1999.
5. John, M., 'Neel' Foster, **"Measuring fair value",** Understanding the issues FASB**,** Vol. 3, Series 1, June 2001.
6. Jack. cathey , myrtle W. Clark , Richard G. Schroeder , **"Accounting Theory** 2010.
7. Kieso, Donald E. & Weygandt, **Intermediate Accounting**, 9th. edition, John Wiley & sons, Inc., 2011.
8. Pauline Wallace, December 2005**, International Financial Reporting Standards IAS 39-Achieving hedge accounting in practice,** PricewaterhouseCoopers.2005.
9. Lewis, Richard & Pendrill, David. **Advanced Financial Accounting**, 4th, USA: Pitman Publishing , 1994.
10. Lanny, chasteen. Richard, Flaherty & Melvin O'Conner" **Intermediate Accounting'** New York , Random House, Inc, 2000.
11. Spiceland, David j , And Sepe , James F., and Tomassini , Lawrence " **Intermediate Accounting "** , Up Dated Second ed., Mc Graw _ Hill , 2001.
12. Wild, John J.& Larson, Kermit D. & Chiapptta, Barbara, **"Principles of Financial Accounying "**, 18th Ed, McGraw-Hill, 2007 .

(B) Periodicals

13. Beest, Ferdy van , Geert Braam , Suzanne Boelens , **"Quolity of Financial Reporting: Measuring qualitative Characteristics**", Nijmegen center for economics (NICE) ,2009. http://www.ru.nl/nice/workingpapers
14. Ernst & Young , Accounting for the Credit Crisis", 2008 **www,ey.com/ifrs**
15. Gaynor, Lisa Milici, McDaniel, Linda, Yohn, Teri Lombardi, **Accounting for Liabilities at Fair Value: The Advantage of Relational versus Informational Disclosures in Interpreting Credit Risk Changes**, 2009 **(www.ssrn.com).**

16. Shamkuts, Volha**," Fair Value Accounting** " Bjarni Fireman Karlsson, January : 2010.

17. Chambers, Raymond, J **"second thought on continuously contemporary Accounting** " Abacus September 1970.

18. Hithner , James R.**' Financial Valuation - Application and Models',** John Wiley & Sons , Inc , 2003**.**

(C) Standards

1. (IASB**)** International Accounting Standard Board **32 "Financial Instruments: Presentation"**. London, United Kingdom **.**
2. (IASB**)** International Accounting Standard Board **39 "Financial Instruments: Recognition and Measurement"**. London, United Kingdom .

الملحق رقم (١)
الاستبانة Questionnaire

المحور الثاني : جودة المعلومات المحاسبيةعلى وفق القيمة العادلة
تحقق البيانات المالية المعدة وفق القيمة العادلة

	الجزء الأول : قابلية على الفهم	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقا
١	قابلية للفهم أعلى لتوفيرها معلومات أكثر عن الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية للمستخدمين.					
٢	ذات مضمون واحد لكافة المستخدمين كون المعلومات المستمد منها تعبر عن القيم الجارية بتاريخ القائمة المحتسبة على أساس القيم النقدية الحالية					
	الجزء الثاني : الملائمة					
٣	قدرة تنبؤية عالية لمتخذ القرار					
٤	أمكانية تقييم النتائج السابقة والنتائج الحالية و الموقف المستقبلي للشركة					
٥	توقيت المناسب لمتخذ القرار لاعتمادها على التقييم عادل لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل قائمة الدخل					
٦	المزيد من إضفاء الشفافية و الجودة على عملية الإبلاغ المالي .					
٧	تعكس كافة التغيرات المؤثر في السوق : الاقتصادية ،الاجتماعية ،والسياسية والتقنية ،لان القيمة السوقية انعكاس لكافة التغيرات					
٨	توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة					
٩	تعكس تأثيرات قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول وكذالك قرارات تملك أو بيع الأصول وتكبد أو تسوية الالتزامات على أداء الكيان					

المحور الثاني : جودة المعلومات المحاسبية على وفق القيمة العادلة
تحقق البيانات المعدة وفق القيمة العادلة

	الجزء الثالث : الموثوقية	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقا
١٠	تعبر بصدق عن الظواهر و الأحداث (تمثل الواقع الفعلي)					
١١	لا يمكن التحقق من صحة قيمتها ومن سلامة المقاييس المستخدمة للقياس .					
١٢	تساعد في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية للشركة					
١٣	أجماع المتعاملين في السوق على قيمة معينة للأصول المالية تعزز الموضوعية عند أجراء القياس المحاسبي					
١٤	تحقق الحيادية (خالية من التحيز) في عملية القياس المحاسبي فهي لا تخدم فئة على حساب فئة أخرى					
١٥	تحقق التوافق بين مصالح الفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية					
١٦	إن استخدام القيمة العادلة سيزيد من موثوقية البيانات المحاسبية المنشورة					
١٧	إن عدم تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى تشكيك بمصداقية البيانات المنشورة					
	الجزء الرابع : القابلية على المقارنة					
١٨	قابلة للمقارنة عالية لعدة فترات مالية إلى جانب المقارنة بين الشركات المماثلة لنفس المدة					
١٩	إن التزام بتطبيق منهج القيمة العادلة والثبات في استخدام المعايير ذات الصلة يساعد على جعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة					

المحور الثاني : جودة المعلومات المحاسبية على وفق القيمة العادلة
تحقق البيانات المعدة وفق القيمة العادلة

	الجزء الخامس : الخاصية الجمع	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقا
٢٠	توحيد الخصائص و الصفات القيم الخاضعة للمعالجات المحاسبية لان لها القدرة الشرائية ذاتها					
٢١	توفير القيم الحقيقية للأموال الموظفة في الشركة والمتمثلة بمجموع الأصول الظاهر في قائمة المركز المالي					
	الجزء السادس : الاستمرارية					
٢٢	تحدد باستمرار مقدار النقد المتاح للمناورة في استبدال الأصول					
٢٣	توفر معلومات عن القيم النقدية للأصول المتكيفة مع التطورات المستجدة يضمن للشركة استمرارها في السوق					
٢٤	القدرة على إدراك الخطر الذي تتعرض له الشركة نتيجة انخفاض قيم الأصول في نهاية السنة مقارنة عما كان علية في بداية السنة فأنة يقدم مؤشرا على تراجع القدرة الشرائية للشركة ويحفزها باتجاه تدارك هذا					

عرضت الأستبانة على مجموعة من الأساتذة والخبراء بلغ عددهم (11) خبيراً كما في الجدول أدناه ، وقد أبدى الخبراء ملاحظاتهم وآراءهم القيمة والتي أعدت على أثرها الصياغة النهائية للأستبانة لتتلاءم مع أهداف وفرضية البحث .

جدول رقم (1)

ت	اسم الأستاذ	اللقب العلمي	موقع العمل
1	د.عامر محمد سلمان	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
2	د. علي حسين علي الدوغجي	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
3	د. منال جبار سرور	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
4	د. بشرى المشهداني	أستاذ	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
5	د. صلاح نوري خلف	أستاذ	ديوان الرقابة المالية / مدير عام
6	د.عباس حميد يحيى التميمي	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة بغداد
7	د. حسين جاسم ألفلاحي	أستاذ مساعد	كلية التقنية الإدارية / قسم المحاسبة /هيئة التعليم التقني
8	د.حسين هادي عنيزة	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
9	د. بشرى عبد الوهاب ألجواهري	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
10	د. أنوار عباس الهنداوي	مدرس	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة – جامعة الكوفة
11	د. أسماء مهدي حسين الهاشمي	مدرس	كلية التقنية الإدارية / قسم المحاسبة /هيئة التعليم التقني